تونس: إصلاح حقيقي أم مزيد من تقويض سيادة القانون؟

أسئلة وأجوبة حول المراسيم الأربعة الصادرة عن الرئيس التونسي في أيلول/سبتمبر 2026

تبحث اللجنة الدولية للحقوقيين، في وثيقة بصيغة أسئلة وأجوبة أصدرتها اليوم، مدى دستورية المراسيم الأربعة التي أصدرها الرئيس التونسي قيس سعيّد في 30 أيلول/سبتمبر 2026، ومدى مشروعيتها بموجب القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهي:

1. المرسوم القانوني رقم 2026-1، المعدل للمرسوم القانوني رقم 2022-54 «المتعلّق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال»؛
2. المرسوم القانوني رقم 2026-2، المعدل للمرسوم القانوني رقم 2022-13 «المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته وإتمامه»؛
3. المرسوم القانوني رقم 2026-3، المتعلق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي رقم 2012-23 بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بما في ذلك بعض التعديلات التي أدخلها المرسوم بقانون عدد 22 لسنة 2022 على القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المذكور أعلاه؛ و
4. المرسوم القانوني رقم 2026-4 بشأن المجالس البلدية، الذي يلغي القانون الأساسي رقم 2018-29 المتعلق بقانون الدوائر الانتخابية المحلية، ويستبدله بـ 180 مادة جديدة.

وتحلّل الوثيقة، على وجه الخصوص، التغييرات التي أدخلها المرسومان عدد 1 لسنة 2026 وعدد 3 لسنة 2026، والتي تؤثر بصورة مباشرة على حقوق الإنسان، وتبحث فيما إذا كانت تعديلاتهما تشكّل خطوات ذات مغزى نحو تحسين امتثال تونس لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية التعبير ومبدأ الانتخابات الحرة.

وتتناول الوثيقة الأسئلة التالية:

- ما التغييرات التي أدخلها المرسوم عدد 1 لسنة 2026 على المرسوم عدد 54 لسنة 2022، وهل تُسهم فعلاً في تحسين حرية التعبير في تونس؟
- ما التغييرات التي أدخلها المرسوم عدد 3 لسنة 2026 على القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012، وهل يضمن استقلالية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات؟
- هل كان رئيس الجمهورية مخوّلاً بإصدار المراسيم الأربعة الأخيرة؟

وترى اللجنة الدولية للحقوقيين أن المراسيم الأربعة الصادرة في سبتمبر 2026 تتعارض مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الملزمة لتونس، كما تُعمّق تقويض سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات في البلاد.

للتحميل

بامكانكم تحميل الوثيقة الكاملة باللغتين الإنجليزية والعربية .

للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: 3800 979 22 41+ ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة إقليمية للتواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org